تعليم القضايا الخلافية

تعليم القضايا الخلافية

إن قدراً كبيراً من التعليم يغطي المجالات التي تعتبر «معروفة» بأسئلة مغلقة. كما أن التعليم يلامس مجالات تخلق آراء مختلفة عديدة وتثير مشاعر معقدة وتؤدي إلى مناقشات صعبة. إنها مجالات مثيرة للجدل وتقتضي اهتماماً خاصاً.

القضايا الخلافية والتربية على حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي مبادئ أخلاقية أساسية وأدوات قانونية لمعظم المجتمعات. وتستند حقوق الإنسان إلى مبادئ المساواة والكرامة والاحترام للإنسان، والتي لا خلاف عليها عموماً. بيد أن بعض مجالات حقوق الإنسان تعتبر خلافية وتُناقش بحرية. فعلى سبيل المثال، تختلف الآراء بشأن كيفية احترام حقوق الإنسان، ومتى يكون تقييدها أمراً مقبولاً، وكيف تتم إقامة توازن بين الحقوق المتضاربة. إن منظمة العفو الدولية ترحب بفتح نقاش لهذه الآراء المختلفة وتشجع عليه. إذ أن حرية التعبير حق من حقوق الإنسان. ومن خلال مثل هذه المداولات المشتركة، جزئياً، تطوّر الدول الديمقراطية قيمها وسياساتها وممارساتها.

الأهداف

يشير العديد من المربين إلى أن من الأهمية بمكان التعامل مع القضايا الخلافية في المدارس[1] وتستحق ذلك. ويركز بعضهم بشكل أكبر على الفوائد المعرفية لمثل هذا التعليم، ويشددون على أن من المهم بالنسبة للشباب أن يعرفوا عن قضايا من قبيل عقوبة الإعدام والقتل الرحيم (وبالفعل من حقهم أن يعرفوا عن أهمية القضايا التي قد تؤثر في حياتهم). وعلاوة على ذلك، فإن تعلم التفكير في مثل هذه القضايا يعتبر مهارة شخصية ومجتمعية لا تقدر بثمن. ويعطي آخرون قيمة كبرى للأهمية الاجتماعية لتعليم القضايا الخلافية – تعلُّم التعبير عن الرأي وإمكانية الاعتراض على هذا الرأي؛ والوعي بتنوع الآراء والمجادلة بطريقة ملائمة؛ وتعلم قبول الاختلاف والتسامح فيه. إن إعطاء قيمة مختلفة لهذه الأهداف يؤثر على كيفية مقاربة الموضوع، عن طريق تفضيل البحث على المناقشة مثلاً.

أساليب التعليم

كما هي الحال بالنسبة لمعظم التعليم، فإن طائفة من الأساليب المختلفة تعتبر ذات فائدة لدى مقاربة القضايا الخلافية.

إن وضع قواعد أساسية في بداية كل نقاش يمكن أن يمثل طريقة مفيدة لضمان استمرار إدارة هذا النقاش، ولاسيما عندما تكون هناك اختلافات قوية في الرأي. ويمكن استخدام مبادئ حقوق الإنسان كإطار للقواعد الأساسية: ينبغي تشجيع الشباب على الاعتراف بحق جميع طلاب الصف في حرية التعبير، وتشجيع مشاركة الجميع.

وقبل مقاربة أي موضوع، يجدر أن ينظر الميسّر في ما إذا كان سيعطي رأيه أم لا. وسيحميه ذلك من الزلات العرضية ويسمح له بالإفصاح عن رأيه بطريقة ملائمة إذا أراد. ويمكن استخدام قضية رأي المعلم لتحديد بعض المواقف التعليمية المختلفة.

أ) المعلم يعطي رأيه (يُشار إليه أحياناً على أنه مشارك ملتزم)

لقد خلقت هذه المقاربة في الماضي بعض الجدل، حيث حاجج بعضهم بأن من واجب المعلمين إعطاء رأيهم، وبالتالي إعطاء نموذج لمهارات التفكير النقدي،[2] بينما حاجج آخرون ضد الإفصاح، مشيرين إلى أن صفة المعلم كانت دائماً تعني إعطاء رأيه أهمية كبرى.[3] إن مجرد وجود هذا النقاش يوحي بأنه ينبغي استخدام هذه المقاربة بعناية. فالمبادئ التوجيهية السابقة لمعلمي المواطنة تشير إلى أن إفصاح المعلم عن رأيه الخاص يمكن أن يكون ذا أهمية، لكن فقط في حالة الإيفاء بشروط معينة:

- أن يكون لدى الطلاب الوقت الكافي للاعتراض على رأي المعلم والتعبير عن أفكارهم. وأن يكون الطلبة في وضع ذهني ونفسي مناسب كي يكونوا قادرين على القيام بذلك.
- أن يكون المعلم مرتاحاً عندما يجري الاعتراض على رأيه، وأن يمثل نموذجاً للممارسات الفضلى في هذا المجال، كأن لا يبالغ في الدفاع عن نفسه، وأن يكون مستعداً للاستماع إلى الآخرين.
- أن يكون المعلم واثقاً من إمكانية تحقيق توازن عام.[4]

1 على سبيل المثال، هيس، دي (2009)، الجدل في غرفة الصف: القوة الديمقراطية للنقاش، أوكسون، روتليج، أو هايدون جي (1997) تعليم القيم: مقاربة جديدة، لندن، كاسيل.

2 أنظر سيغل، إتش (1988)، تربية العقلانية: العقلانية والتفكير النقدي والتربية، لندن، روتليج (ص 22) دورنوك إم (1975)، 'المعلم المحايد' في إم جي تايلر (محرر)، التقدم والمشكلات في التربية الأخلاقية. وندسون، منشورات NFER، شركة محدودة، ص 112-103

3 أنظر ستنهاوس إل (1970). مشروع الإنسانيات: مقدمة، لندن، هينيمان أو بريجيز دي (1979)، التربية والديمقراطية والنقاش، سلوف: NFER.

4 هيوارد جي (2007)، معلم القيم والمعتقدات والمواطنة في غيرون إل (محرر) 2007، دليل عملي لتعليم المواطنة في المدارس الثانوية، أوكسون: روتليج.

تعليم
القضايا الخلافية

ب) المعلم لا يعطي رأيه

- يحدد المعلم دوره كميسر محايد لنقاش الطلبة – أي لا يعبر عن أية آراء شخصية مطلقاً؛
- يقدم طائفة من الآراء، بما فيها تلك التي قد لا يتفق معها الميسر نفسه، بطريقة متوازنة؛
- يعترض على الإجماع (ما يعرف «بمحامي الشيطان») – حيث يعارض الموقف المعبَّر عنه على نطاق واسع داخل المجموعة، للاعتراض على الإجماع وإثارة الردود.

الانحياز

حاول ضمان التوازن في تعليم القضايا الخلافية. وفي حين أن الدرس المتوازن بشكل كامل غير قابل للتحقيق، فإن العمل باتجاه إقامة التوازن يتضمن التعامل مع الآراء والحجج المتنوعة بطريقة عادلة. كما يجدر النظر في الطرق التي يمكن أن يكون التعليم بها منحازاً بصورة غير واعية، كاختيار المواد المرجعية والتعابير التي تظهر على وجه المعلم، وتفضيل رأي طلبة معينين. وبوسع المعلمين المساعدة في التغلب على الانحياز باقتراح مصادر غير غربية حول الموضوعات الخلافية.

رأي الطلبة

مع أن القضايا الخلافية بطبيعتها لا تصل إلى تسوية، فإن ذلك لا يعني أن جميع الأجوبة الممكنة صحيحة على نحو متساو. إذ ينبغي أن نتوقع تدعيم الأجوبة بأسباب ملائمة، يجب أن تكون بدورها قابلة للتساؤل. وقد تقوم بعض الأجوبة على أدلة زائفة أو قد تنطوي على منطق خاطئ، ومن هنا يجب أن تُرفض.

وقد يكون رأي الطالب أحياناً منافياً للقيم العامة التي يجب أن يسترشد بها التعليم بأكمله. فعلى سبيل المثال، قد يطرح طالب ما آراء عنصرية، وإذا فعل ذلك، فإنه ينبغي رفض رأيه أو حتى مراقبته إذا تسبب بإساءة.

وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل نصوصاً مفيدة في هذا المجال. فالمادة 13 من الاتفاقية تنص على أنه:

«يكون للطفل الحق في حرية التعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة ... ويجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود ... بشرط احترام حقوق الغير أو سمعتهم...»[5]

بقلم جيرمي هيوارد، معهد التربية، جامعة لندن.

أُنظر الصفحة 8 للاطلاع على إرشادات بشأن التعليم المتعلق بعقوبة الإعدام.

مجموعة من الطالبات خلال مناقشة استخدمن فيها ملف منظمة العفو.

5 الأمم المتحدة (1989)، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.